المجلة التاريخية المصرية ٥٠ (٢٠١٦)، ٥٨٥ ـ ٦٠٧

قَطَرُ فِي مَرْحَلَةِ تَحَوُّلٍ
المَلامِحُ الأَسَاسِيَّةُ لعَهْدِ الشَّيْخِ حَمَد بن خَلِيفَة آل ثَانِي
١٩٩٥ـ ٢٠١٣م

يوسف إبراهيم العبد الله

نود الإشارة بادئ ذي بَدء إلى أن هذه الدراسة ليست دراسة مقارنة بين عهدين: عهد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٧٢ ـ ١٩٩٥م) وعهد ابنه وولي عهده الشيخ حَمَدبن خليفة آل ثاني (١٩٩٥ ـ ٢٠١٣م)؛ إنما تطمح أن تكون دراسة تحليلية لمرحلة انتقالية مهمة من تاريخ قطرالمعاصر، تحاول إبراز ـ كذلك تفسير ـ كيفية انتقال الدولة في أواخرالقرن العشرين من عهد إلى عهد، أَكْمَلَ فيه الشيخ حَمَد عهد والده، وإنْ تم ذلك بمقتضيات وآليات عصر جديد ينتمي إليه الأمير الشاب، بإيقاع يتميز بحيوية الشباب وجرأته ورحابة آفاقه، يشهد بذلك ماصارت إليه قطر الآن من تقدم وازدهار في مختلف الميادين.

والدراسة المتأنية توضح أنه لم يكن ثمة خلاف حول المبادئ والأسس العامة للسياسة القطرية، داخليًا وخارجيًا، بين الأمير الشيخ وولي عهده الشاب؛ فقد كان حَمَد ولي العهد شريكًا لوالده في شؤون الحكم وممارسة السلطة، فإلى جانب منصبه وليًا للعهد كان وزيرًا للدفاع وقائدًا عامًا للجيش، كما كان ينوب عن والده خاصة في العقدالأخير من حكمه، فيأداء الكثير من المهام السياسية وإدارة دفة الحكم، ولعل أحد العوامل التي برزت خلال هذه الفترة ودفعت إلى التحول

صوب مرحلة جديدة ، ذلك الاختلاف الطبيعي بين الأجيال ، فوليُّ العهد وأقرانه ينتمون إلى جيل يتسم بالجرأة والقدرة على المبادرة وسرعة الإنجاز ، جيل لم يعد يقنع بسياسة التطور المتزن والحذر التي يمثلها الأمير الوالد وجيله .

وتتفق أغلب المؤلفات والدراسات التي عالجت التطورات السياسية الكبيرة التي شهدها عهد الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٧٢ ـ ١٩٩٥م) على أن تلك التطورات أرْسَتْ بِنية التحديث الأساسية ، سواء فيما يتعلق ببناء الدولة المستقلة سياسيًا وإداريًا ، أو في وضع أسس بنائها الاقتصادي والاجتماعي ، فيما يسميه باحثو السياسة والمجتمع «مرحلة ظهوركيان الدولة الحديثة» ، واستكمال أسس تطورها السياسي والاجتماعي ، كما شهد هذا العهد استكمال صدور التشريعات والقوانين التي تستجيب لطبيعة المستجدات التي شهدها العصر ، وانعكست آثارهاعلى بنية المجتمع وتحديثه في مختلف المجالات[1] .

والواقع أن الشيخ خليفة كان تأثيره في حياة قطر السياسية كبيرًا قبل توليه الحكم في فبراير ١٩٧٢م فيما عُرف بحركة التصحيح ؛ عندما كان وليًا للعهد ورئيسًا لمجلس الوزراء في عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني ، ثم تحمَّل عبء تحول الإمارة إلى دولة مستقلة عام ١٩٧١م ، فقد شهد الاقتصاد في عهده تطورًا هائلًا بعد استثمار عائدات النفط والغاز الطبيعي ، تمثل في وضع أسس لصناعة جديدة ، كانت لهاانعكاساتها على بنية المجتمع وتطور التعليم والثقافة والرعاية الصحية ، حتى لقد بدت قطر منذ سبعينيات القرن الماضي وقد خلعت عن كاهلها رداء المجتمع التقليدي ، وتجاوزت مرحلة التحول للانطلاق إلى آفاق العصر ، والأخذ بمعطياته في مختلف المجالات .

---

[1] راجع : فاطمة علي الكبيسي : وظائف الدولة في المجتمع القطري ، دراسة للدور التحديثي ١٩٧١ ـ ١٩٩٠، الدوحة ـ مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر ٢٠٠٢م ، ١٥٨ ـ ١٥٩.

وفي هذا العهد أيضًا مهَّدت قطر لاستقلالها وخروجها من المباحثات التي جرت لتكوين دولة اتحادية في الخليج العربي، تضم الإمارات العربية التسع المعنية بالانسحاب البريطاني، فيما عُرِف بـ«الاتحاد التساعي» بعد أن تعثَّرت هذه المباحثات، فانسحبت قطر منها، وقام الشيخ خليفة بن حمدآل ثاني بإعلان «النظام الأساسي المؤقت للحكم» في أبريل ١٩٧٠م، وهكذا اختارت قطر أن تكون دولة مستقلة غير مرتبطة باتحاد الإمارات العربية، على الرغم من عدم استخدام كلمة «دستور» لوصف هذا النظام الأساسي، ومن ثَمَّ اعتُبِرت الدولة العربية الثانية ـ بعد الكويت ـ من دول الخليج العربية التي أخذت بالنظام الدستوري. وإذا كان ثَمَّة نقد وُجِّه لهذا النظام فإنه كان خطوة مهمة في التطور السياسي والدستوري لقطر. وعلى الرغم من تضمُّن هذا النظام الأساسي إنشاء «مجلس استشاري» فإن الشيخ أحمد بن علي لم يأمر باتخاذ الإجراءات التنفيذية لتشكيل هذا المجلس، ولم تكد تمضي بضعة أشهر على استقلال قطر وإلغاء معاهداتها مع بريطانيا (في سبتمبر ١٩٧١م) حتى انتقلت السلطة من الشيخ أحمدبن علي آل ثاني إلى الشيخ خليفة الذي تولى الحكم في ٢٢ من فبراير ١٩٧٢م، انتقالًا سلميًا هادئًا، آثر بعده الشيخ أحمد قضاء بقية حياته بين دبي وجدة، حتى وافاه الأَجَلُ في قصره ببَنْدَر عباس عام ١٩٧٧م[1].

وقد اكتسب الشيخ خليفة شعبية واضحة من خلال إصداره العديد من المراسيم والقرارات؛ كان أبرزها إلغاء المرسوم الذي كان يخصِّص للحاكم ربع ميزانية الدولة، كذلك تخفيض المخصصات المالية للأسرة الحاكمة، وإعادة هذه المبالغ لخزينة الدولة، فضلًا عن إصدار قرارات تتعلق بزيادة رواتب الموظفين والقوات

---

(1) KELLY, J. B, *Arabia, The Gulf and the West, A Critical View of the Arabs and their Oil Policy*, London 1988, p.129.

المسلحة ، ورفع مساعدات العَجَزة والمسنين الخاضعين لنظام الضمان الاجتماعي ، كما أبدى اهتمامًا كبيرًا بحل مشكلة الإسكان بإلغاء الأقساط المتراكمة على القطريين ، وبناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية خلال عام واحد ، كما خُصِّصت مبالغ كبيرة من الميزانية للتعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية التي قُوبلت بارتياح كبير من الأهالي ، ويتصل بما سبق اتجاه الشيخ خليفة إلى تعريب قيادات الجيش والشرطة ، وتعيين قادة وطنيين بدلًا من الضباط الإنجليز ، وعلى رأسهم «روي كوكرين» قائد قوات الدفاع القطرية[١] ، الذي خلفه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في هذا المنصب ، كذلك تم عزل قائد الشرطة البريطاني الكولونيل «لوك» الذي خلفه الشيخ حمد بن قاسم ، كما تضمنت المراسيم والأوامر الأميرية التي أصدرها الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني إفساح المجال لعودة القطريين الذين استَبْعَدَهم العهد السابق[٢] .

بعد نحو خمس سنوات من الحكم ، قرر الشيخ خليفة في ديسمبر ١٩٧٦م تعيين ابنه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وليًا للعهد ، بإجماع أهل الحَل والعَقْد في البلاد[٣] ، لما توسَّم فيه الجميع من جدارة وكفاءة ، وقد سبق لولي العهد أن تولَّى منصب قائد قوات الدفاع القطرية .

استطاعت قطر في عهد الشيخ خليفة تحقيق تطورات سياسية ودستورية ؛ كان أبرزها التعديلات التي أدخلها على «النظام الأساسي المؤقت للحكم» ، الذي كان

---

(١) كان كوكرين قد حصل على الجنسية القطرية ، ولَقَّب نفسه بـ«محمد المهدي» ، راجع صحيفة الجمهورية ، المصرية ، عدد ٢٦ فبراير ١٩٧٢م .

(٢) جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، المجلد ٥ ، القاهرة ـ دار الفكر العربي ٢٠٠١م ، ٢٦٧ ـ ٢٧٠ .

(٣) CRYSTAL, JILL, *Oil Politics in the Guld, Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar,* Cambridge 1992, p. 157 .

قد صدر في الثاني من أبريل ١٩٧٠م، ليصبح «النظام الأساسي المؤقت المعدل» الذي صدر في ١٨ من يونيو ١٩٧٢م[١]، فتألّف «مجلس الشورى»، الذي نص النظام الجديد على أن يتألف من ستة عشر عضوًا، وتمت زيادتهم إلى ثلاثين عضوًا تم اختيارهم من أعيان البلاد، ورغم ممارسة المجلس أعماله فإنه لم يكن مجلسًا تشريعيًا بالمعنى المعروف، إنما كان مجلسًا استشاريًا كما هو واضح من اسمه؛ حيث اقتصر دوره على مناقشة الميزانية ومشروعات القوانين التي تُعرَض عليه قبل إصدارها، كما كان من حقه مناقشة بعض الأمور الاقتصادية والاجتماعية، وطلب توضيحاتمن الوزراء بشأنها، وأُخِذ في الاعتبار حينها أن الاكتفاء بهذا الدور للمجلس يتفق مع ما بلغته البلاد من تطورٍ آنذاك، حتى يمكن تهيئتها بالتدريج إلى مبدأ المشاركة الشعبية، كما أن الأخذ بمبدأ تعيين الأعضاء دون الانتخاب أصبح مرهونًا باكتساب المزيد من التجرِبة والوقت إلى جانب انتشار التعليم والثقافة[٢].

ويلاحَظ أن قصور المشاركة الشعبية لا يعني تمتع الحاكم بسلطات مطلقة؛ فثَمَّة عناصر تُحِد من سلطته، سواء من أعضاء الأسرة الحاكمة، أو من فئة كبار التجار المنتمين لأسر عريقة، بالإضافة إلى ما أحدثه التطور الاقتصادي في قطر من ظهور فئات ثرية اكتسبَتْ قدرًا من التأثير والنفوذ، ولعل هذا ما حدا بالشيخ خليفة بن حمد إلى إصدار قرارات تالية تُعدِّل بعض نصوص المواد، تقضي بإفساح المجال لأعضاء مجلس الشورى للمشاركة بالرأي بصورة أكثر فاعلية في معالجة أمور الدولة؛ فتقرَّرَتْ زيادة عدد الأعضاء مع منحهم الحصانة الكفيلة لضمان حريتهم في إبداء الآراء، كما تم تنظيم حضور الوزراء جلسات المجلس وتوجيه

---

(١) راجع: عادل الطبطبائي: السلطة التشريعية في دول الخليج العربي، نشأتها وتطورها، الكويت ـ ١٩٩٥م، ١٣٤.

(٢) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ٢٦٨ ـ ٢٧٠.

الأسئلة إليهم ، ومع ذلك ظل المجلس دون صلاحيات تشريعية ، ويمكن القول إن البنية المؤسِّسَة للنظام السياسي القطري في ظل «النظام الأساسي المؤقت المعدل» ، وما أسفرت عنه التجرِبة العملية من هيمنة كاملة للسلطة التنفيذية ممثَّلَةً في أمير البلاد ، قد تميزت بالطابع السُّلْطَوِي الذي لا يسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار ، أو يتيح المجال أمام الآراء المعارِضَة ، وهو الأمر الذي انعكس سلبًا على حيوية المجتمع وقدرته على تفعيل إمكاناته للانطلاق نحو التنمية الشاملة في البلاد[1] .

وتتصل بالتطورات السياسية خلال عهد الشيخ خليفة بن حمد مشاركةُ قطر في ترتيبات تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الذي أُعلِن عنه في فبرايرعام ١٩٨١م ، عندما وقَّع وزراء خارجية الدول الست ، وهي : المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر والبحرين ، بيانَ إعلانه في الرياض ، ووضعوا أسس هذا المجلس وأهدافه وهيكله ونظام عمله ، لتحقيق الغايات المنشودة من قيامه ، ولتنسيق التعاون بين دُوَلِهِ في مختلف المجالات ، خاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق التكامل والترابط بينها ، ومنذ أن بدأالمجلس اجتماعاته في مايو عام ١٩٨١م وقطر في نشاطهاتقدِّمإسهامات إيجابية فعَّالة على نحو ما هو مسجَّل في تاريخ المجلس ؛ فقد قامت قطر بتنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، وقداحتضنت الدوحة العديد من أنشطة المجلس ، مثل الدورة الرابعة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون عام ١٩٨٣م ، والدورة الحادية عشرة عام ١٩٩٠م ، بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات الوزارية ، واجتماعات اللجان المتخصصة المنبثقة عن المجلس . وخلال الدورة الثالثة للمجلس الأعلى ، التي عُقِدت في البحرين عام ١٩٨٢م ، أَقر فيها المجلس توصيات وزراء الدفاع المتعلقة ببناء القوة الذاتية للدول الأعضاء والتنسيق

---

(١) يوسف عبيدان وأمية أبو السعود : التجربة الديمقراطية في دولة قطر ، الدوحة ـ ٢٠١٠م ، ١٠٨ ـ ١١٣، ١٢٢ ـ ١٢٣.

بينها بما يحقق اعتمادها على نفسها في حماية أمنها، وعندما قامت القوات المسلحة للدول الست بمناورات عسكرية مشتركة أُطلِق عليها «درع الجزيرة»، أشاد الشيخ حمد ولي العهد ووزير الدفاع بهذه المناورات، وصرَّح في ٧ من أكتوبر١٩٨٣م بأنها تُعَد تجسيدًا صادقًا للتعاون والتنسيق الحقيقي بين دول المجلس الست[١].

كما استضافت قطر الاجتماع الثالث لوزراء دفاع دول المجلس الذي عُقِد في الدوحة في فبراير ١٩٨٤م، الذي أكَّد فيه الشيخ حمد ولي العهد ووزيرالدفاع الحاجةَ الملحة لتنسيق الجهود الدفاعية وحشد الطاقات، الأمر الذي يقتضي الإسراع بوضع استراتيجية دفاعية مشتركة لدول المجلس[٢].

وفيما يتعلق بسياسة قطر في الساحة الدولية، فقد تميزت بالتحرك الإيجابي النشيط، الذي يعكس فَهمًا ديناميكِيًا للعلاقات الدولية، ينشد تحقيق الأمن لدولة صغيرة من خلال التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي، ليس من خلال العُزْلَة. وكانت نقطة الانطلاق في هذا التحرك تنبع من الإيمان بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، التي كانت على الدوام من المقومات الأساسية لسياسة الدولة الخارجية، وقد صاغ المُشَرِّع القطري هذا المعنى في صلب «النظام الأساسي المؤقت للحكم». وكان ولي العهد الشيخ حمد على رأس الوفد القطري المشارِك في القمة التاسعة لدول عدم الانحيازفي بلجراد في سبتمبر ١٩٨٩م، حيث أكد في خطابه أمام المؤتمر إيمان قطر بأهمية حركة عدم الانحياز، باعتبارها عاملًا فعَّالًا في كَبْح

---

(١) راجع تصريح ولي العهد في صحيفة العرب في ٧ من أكتوبر ١٩٨٣م، ووثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ج ٤، ووكالة الأنباء القطرية، د.ت، ٣٩. أيضًا: محمد بن عيد آل ثاني: السياسة القطرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨١ ـ ١٩٩١، الدوحة ـ ١٩٩٣م، ٢١٠ ـ ٢٨١ ـ ٢٨٣.

(٢) راجع النص في وثائق مجلس التعاون، الجزء الرابع، ٢٣٠ ـ ٢٣١.

جِمَاح الاسْتِقطاب والمواجهة بين الدولتين العظميين[١] .

والثابت أن قطر خلال فترة حكم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني حققت قدرًا كبيرًا من التنمية الاقتصادية ، التي اعتمدت على موارد النفط والغاز كما أوضحنا ، بَقِيَ أن نضيف أن الحكومة مُنِحَتْ عام ١٩٧٣م امتيازات التنقيب عن النفط في المناطق البحرية الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من المياه الإقليمية لقطر ، وتم اكتشاف النفط بكميات تجارية في نهاية عام ١٩٧٥م ، واستطاعت قطر أن تزيد تدريجيًا من حصتها في النفط المستخرَج حتى وصلت عام ١٩٨٢م إلى ملكية مواردها جميعًا ، وقد ترتب على ذلك ظهور العديد من الصناعات البترولية ؛ منها تنفيذ مشروع تسييل الغاز الطبيعي ، وإقامة مصانع للصناعات البتروكيمياوية ، كذلك من بينها مصنع السماد النتروجيني ومصنع الإثيلين ومشتقاته ، فضلًا عن مصنع الحديدوالصلب عام ١٩٧٤م[٢] .

وعلى الرغم من المصاعب الاقتصادية التي واجهتْها قطر خلال الثمانينيات من القرن الماضي ، نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب التُّخْمة النفطية التي أصابت العالم ، ورغم العجز الواضح في ميزانيتها الذي أدى إلى تخفيض إنفاقات الحكومة نسبيًا ، فإن العوائد التي كانت قد حققتها خلال عقد السبعينيات ـ إبان أزمة الطاقة العالمية ـ قد أتاحت لها فرصة تكوين أصول مالية معتَبَرة ، الأمر الذي جعلها تخطو خطوات واسعة في مجال التنمية والتحديث ، خاصة في مجالات التعليم والصحة العامة .

وقد ظلت قطر تعاني من مشكلة الحدود مع البحرين ، خاصة مشكلة «جزر حوار» ، ثم «فشت الديبل وجراده» ، وقد توصلت الدولتان عام ١٩٧٨م إلى

---

(١) محمد بن عيد آل ثاني : المرجع السابق ، ٢٤٨ ـ ٢٤٩، عن نص خطاب ولي العهد المودع بأرشيف وزارة الخارجية القطرية .

(٢) راجع مجموعة قوانين قطر ، الجزء الثاني ، ٧٥٢، والجزء الثالث ١٤٩ ـ ١٦٦٨.

اتفاقية قضَتْ بتجميد الوضع القائم في الجُزُر، لكن المشكلة أُثيرت مرة أخرى عام ١٩٨٢م، وكادت أن تؤدي إلى صدام بين الدولتين الشقيقتين، وأبدت قطر ترحيبًا باقتراح سعودي مؤداه إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، ثم تصاعدت المشكلة مرة أخرى عام ١٩٨٦م، لكنَّ عاهل المملكة العربية السعودية استطاع احتواء الخلاف مؤقتًا وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الأزمة الأخيرة، وتوقيع اتفاق بهذا الشأن في الرياض في مايو من العام نفسه[١]، غيْر أن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أصدر مرسومًا حدَّد فيه امتداد المياه الإقليمية لدولة قطر، أصبحت بموجبه جزر حوار وفشت الديبل وجراده وعدد آخر من الجزر الأخرى ضمن الحدود البحرية لقطر، وهو ما رفضتْه البحرين واعتبرته ماسًا بما تعده حقوقًا تاريخية لها[٢]، ولم يكن هناك بُدٌّ من رفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية التي قضت بعد سنوات بأحقية البحرين في هذه الجزر، وقبلت قطر الحكم لتنتهي المشكلة وليحل الوئام بين الدولتين الشقيقتين.

وكان لأزمة الخليج الممثَّلة في غزو العراق للكويت ثم تحريرها ١٩٩٠/ ١٩٩١م، انعكاساتها السلبية على دول الخليج العربية جميعًا، وفيما يتعلق بقطر فقد شاركت في جميع الجهود الخليجية والعربية والإسلامية التي بُذِلت والقرارات التي صدرتلحل الأزمة؛ بَدءًا من الاجتماع الوزاري الخليجي في ٣ من أغسطس ١٩٩٠م والقمة العربية الطارئة بالقاهرة في ١٠ من الشهر نفسه، كما أدان مجلسا الوزراء والشورى القطريان في اجتماع مشترك في ٢٧ من أغسطس العدوان، وطالبا بالانسحاب الكامل للقوات العراقية وتأكيد سيادة الكويت واستقلالها، وأكد الأمير أن واجب بلاده ـ بصفتها عضوًا في مجلس التعاون

---

(١) RAMAZANI, R. K., *The Gulf Cooperation Council, Record and Analysis,* Virginia University Press 1988, p.126.

(٢) *Ibid.*, pp. 34-35.

والجامعة العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك ومنظمة الأمم المتحدة ـ يحتِّم عليها المشاركة في تحقيق الأغراض التي تهدف إليها قرارات الهيئات المذكورة ، ومن هذا المنطلق قررت الدولة منح تسهيلات عسكرية لبعض الدول الصديقة بناءً على طلبها ، وجاء هذا القرار في إطار الضرورة التي أوجبَتْ مواجهة الظروف الاستثنائية التي تمر بها دولة الكويت ومنطقة الخليج بأسرها . ويتصل بذلك أيضًا أن مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون الخليجي ، الذي عُقِد بالدوحة في ٢٢ من ديسمبر ١٩٩٠م ، توصل إلى قرارات مهمة بشأن ضرورة تحرير الكويت دون قيد أوشرط ، كما شاركت قطربقوة عسكرية من خيرة رجال جيشها في حرب تحريرالكويت ، كان لها أثرها في صد العدوان على منطقة الخفجي[١] .

وفي ظل هذه التطورات ، بادرت قطربإبرام اتفاقية للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، في يونيو ١٩٩٢م ، على اعتبار أن الظروف التي مرت بها المنطقة اقتضت إبرام تلك الاتفاقية بصفتها خطوة لتعزيز الأمن ، ومن الملاحَظ أن قطر حَذَتْ حَذْو كلٍّ من الكويت والبحرين اللتين سبقتاها في توقيع مثل هذه الاتفاقية .

ويضيف الدكتورجمال زكريا قاسم أن هذه التطورات الخطيرة كان من تداعياتها إثارة بعض قضايا الحدود ومشكلاتها مع كل من البحرين والمملكة العربية السعودية ، الأمر الذي أدى إلى خروج قطر في سياستها الخارجية عن الخط الخليجي لغالبية دول مجلس التعاون ، حين اتجهت إلى تطبيع علاقاتها مع العراق وتوثيق روابطها مع إيران ، وهو الاتجاه الذي لم يكن الأمير متحمسًا له ، وإنه عندما حاول الحد من الاستمرار فيه لَقِيَ معارضة في محيط الأسرة[٢] .

---

(١) محمد بن عيد آل ثاني : المرجع السابق ، ٢٩٠ ـ ٢٩٣.

(٢) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ٢٧٩.

وعلى الرغم من ذلك ظلَّت قطر تؤكد حرصها على دعم إمكانياتها الدفاعية الذاتية وتقويتها، مؤمِنَةًبأن أمْن الخليج لن يتحقق إلا استنادًا إلى أبعاد ثلاثة يتصدَّرُها البُعد الخليجي، مما يستوجب معه إنهاء الخلافات الحدودية بين دول الخليج العربية، وإيجاد قوة دفاع رادعة بواسطة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. والبُعد الثاني يقوم على اتفاقية الدفاع العربي المشترك. والبُعد الثالث يعتمد على البُعد الإقليمي وعدم استبعاد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وعدم تجاهلها في مشروعات الأمن الخليجي، باعتبار أن لها حقوقًا وواجبات تجاه الخليج مثل بقية دوله[1].

عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (١٩٩٥ ـ ٢٠١٣م)

هكذا نلاحِظ أن عهد الشيخ خليفة بن حمد ـ الذي امتد إلى ٢٣ عامًا ـ حفل بالكثير من الإنجازات على المستوى السياسي والدستوري والإداري والتنظيمي، وضعت البنية الأساسية لعملية التحديث، التي تابعها ـ بخطًى أوسع ـ ولي عهده وابنه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الذي تقلَّد زمام الحكم خلفًا لوالده، بعد مبايعة أفراد الأسرة الحاكمة وموافقتهم في ٢٥ من يونيو ١٩٩٥م، في انتقال هادئ للسلطة، سادتْه روح المحبة والتقدير والإجلال من جانب الابن لأبيه، لتمضي البلاد تحت قيادة الأمير الشاب، الذي تمتع بعقلية متفتحة ورؤية ثاقبة، وروح طموحة، تشهد بها النهضة العظيمة التي شهدتها قطر في شتى المجالات في عهدها الجديد.

والشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، كما هو معروف، وُلِد بالدوحة عام ١٩٥٢م، وتلقَّى تعليمه العام حتى الثانوية في مدارسها، ثم درس في كلية ساند

---

(١) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ٥: ٢٨٨؛ وانظر أيضًا: صحيفة السياسة الكويتية، عدد ٧ يونية ١٩٩٢م.

هيرست العسكرية الملكية في بريطانيا، وتخرَّج فيها عام ١٩٧١م لينضم إلى القوات المسلحة القطرية التي تدرج في مناصبها ورُتَبها حتى عُيِّنَ قائدًا عامًا للقوات المسلحة، حيث لعب دورًا مهمًا في تطويرها وتحديثها وتسليحها، وقد بويع بولاية العهد عام ١٩٧٧م، وفي العام نفسه صار وزيرًا للدفاع، كما تولَّى منصب رئيس «المجلس الأعلى للشباب» (١٩٧٩ ـ ١٩٩٥م)، إلى جانب منصبه في رئاسة «المجلس الأعلى للتخطيط»، وقد أكسبه ذلك كله خبرة ودراية كبيرتَيْن بشئون الحكم والسياسة، مما هيَّأه لتحمُّل مسئولية الحكم.

وقد أدرك الشيخ حمد بن خليفة أن النهج الديمقراطي أصبح ضرورة واجبة للنهوض بالبلاد بخطوات أوسع نحو بناء دولة عصرية، تجتاز أبواب القرن الحادي والعشرين بجرأة محسوبة، ومن ثَمَّ بدأت مراحل التحول نحو الديمقراطية تسير بخطوات متدرجة متوائمة مع درجة النمو السياسي والاقتصادي لقطر، خاصة أن البلاد صارت تضم قاعدة متسعة من المتعلمين تعليمًا حديثًا، كما أن الاقتصاد القطري أصبح من الاقتصادات المزدهرة عالميًا، حتى لقد أورد التقرير السنوي لوحدة الأبحاث الاقتصادية لمجلة الأيكونومست أن الاقتصاد القطري سيكون الأسرع نموًا خلال عام ٢٠٠٩م بنسبة ١٣,٤٪ لتحتل صدارة قائمة الدول العشر الأكبر نموًا في العالَم[١]. فضلًا عن أن الوفرة الاقتصادية شكَّلت مصدرًا وقاعدة للتطور السياسيوالاجتماعي. يُضَاف إلى هذا وذاك أن سكان قطر الذين لم تتجاوز أعدادهم مئة ألف نسمة في بداية سبعينيات القرن الماضي، ارتفع عددهم في أول تعداد رسمي للسكان عام ١٩٨٦م إلى نحو ٣٧٠ ألف نسمة، ثم تعدى سكان الدولة نصف المليون في ثاني تعداد عام ١٩٩٧م، لكنَّ هذا راجعٌ إلى الزيادة[٢] في

---

(١) راجع: يوسف عبيدان وأمية أبا السعود: التجربة الديمقراطية في دولة قطر بين الواقع والمأمول، الدوحة ـ وزارة الثقافة والفنون والتراث ٢٠١٠م، ١٣٧.

(٢) عن السكان ونسب زيادتهم سواء من المواطنين أو المقيمين، وتوزيعهم بين المهن والوظائف،=

حجم العمالة الوافدة المشارِكة في خطط التنمية الطموحة .

ويلاحَظ أن قطر في هذا العهد الجديد سَعَتْ إلى تصفية مشكلاتها الحدودية مع المملكة العربية السعودية ، كما تَمَّتْ تسوية بعض القضايا الخلافية مع دولة الإمارات العربية المتحدة ، بالإضافة إلى انتهاء نزاعها مع البحرين بقبول حكم محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠١م ، كما أشرنا ، فضلًا عن العمل على إنشاء جسر المحبة لربط الدولتين بريًا ، فأصبحت قطر تتمتع باستقرار سياسي يتيح لها التفاعل مع محيطها الإقليمي .

وفي ظل هذه التطورات رُفِعَت الرقابة عن الإعلام عام ١٩٩٥م ، فأُتيحت للمواطنين الفرصة للتعبير عن آرائهم بحرية ، بما يخدم مصلحة الوطن ويرفع من شأنه من خلال انطلاق قناة الجزيرة المستقلة عام ١٩٩٦م ، ثم القناة الفضائية القطرية عام ١٩٩٨م ، ثم أُجْرِيَتْ أول انتخابات بلدية عام ١٩٩٩م ، وشُكِّلت لجنة لوضع دستور دائم ، وكان ذلك كله يمثل استجابة لما طرأ على البيئة الإقليمية من أحداث ومتغيرات جديدة ، أدت إلى تنامي المطالب الشعبية المنادِيَة بالتغيير والإصلاح السياسي ، وهو ما استجابتْ له القيادة الجديدة ، التي أخذت على عاتقها تبنِّي القِيَم الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان .

ولأول مرة في قطر يُطَبَّق الانتخاب العام في انتخابات المجلس البلدي المركزي ، عندما صدر القانون رقم ١٢ لعام ١٩٩٨م بقانون تنظيم انتخاب المجلس البلدي كبداية يمكن البناء عليها فيما بعد في تشكيل مجلس الشورى ؛ فقد جرت هذه الانتخابات في مارس ١٩٩٩م ، وكان ذلك نقلة نوعية باتجاه التحولات الديمقراطية ، حين توجَّه المواطنون إلى صناديق الاقتراع المباشر لاختيار ممثليهم في

=راجع دراسة سيد الحسيني «ملامح البناء المهني القطري ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦» من كتاب «ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري» ، ج ١ ، الدوحة ـ جامعة قطر ١٩٩١م ، ٤٣١ .

المجلس البلدي، فضلًا عن مشاركة المرأة لأول مرة في هذه الانتخابات لتمارس حقها في الترشح وفي التصويت لعضوية المجلس.

وفيما يتعلق بإعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة والخدمات العامة، فقد اقتضى الأمر تشكيل مجلس جديد للتخطيط، وإنشاء ديوان للمحاسبة والرقابة على المشروعات الحكومية لضبط المناقصات، وضمان تنفيذها في إطار القواعد العامة لميزانية الدولة.

وكان الأمير في خطابه الذي ألقاه في افتتاح دور الانعقاد السابع والعشرين لمجلس الشورى، في ١٦ من نوفمبر ١٩٩٨م، قد ذكَر أن «النظام الأساسي المؤقت المعدل، الذي وُضِع في بداية عهد الاستقلال، وتضمن الأسس الجوهرية لسياسة دولة قطر، وتنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فيها، وقواعد ممارسة هذه السلطات لاختصاصاتها، وإن حقق الغرض المقصود منه في الحقبة الزمنية التي وُضِع فيها، إلا أنه قد آن الأوان لتطوير نظامنا الدستوري بما يتلاءم مع ما شهدته بلادنا من تطور في مختلف المجالات خلال ربع القرن الماضي، وأيضًا بما يتناسب مع متطلبات المجتمع القطري وعاداته وتقاليده، وهذا الهدف يشكِّل واحدًا من المقومات الرئيسية للمجتمعات والدول في عالمنا المعاصر، كما أنه يسهم في تعزيز قدرة سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية على أداء مهماتها بكفاءة وفاعلية، ودفع عمليات التنمية ...»[1].

ومن هنا أصدر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قرارًا أميريًا في ١٢ من يوليو ١٩٩٩م، بتشكيل لجنة لإعداد دستور جديد دائم لقطر «إيمانًا منا بأهمية ترسيخ أسس الممارسة الديمقراطية في حياتنا السياسية، وتدعيم مؤسسات الدولة، وتعظيم

---

(١) راجع نص خطاب الأمير بمجلس الشورى في ١٦ من نوفمبر ١٩٩٨ في كتاب «مشروع الدستور الدائم لدولة قطر»، ٣ - ٤.

دور المشاركة الشعبية ... يحل محل النظام الأساسي المؤقت المعمول به حاليًا، ويتلاءم مع ماشهدته بلادنا من نهضة وتطور في مختلف المجالات»، وقد تألَّفت اللجنة من ثلاثين عضوًا ـ بخلاف الرئيس ونائبه ـ على أن تنجز الدستور في مدة لاتتجاوز ثلاث سنوات. وبالفعل شُكِّلت اللجنة من أهل الكفاءة والاختصاص لوضع هذا الدستور الذي كان من بنوده الأساسية «تشكيل برلمان منتخب عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر، لتتويج سعيه نحو تكريس المشاركة الشعبية كأساس للحكم»[1].

وفي الخطاب الذي ألقاه الأمير الشيخ حمد في أول اجتماع للجنة إعداد الدستورفي ١٣ من يوليو١٩٩٩م، أوضحالخطوط الأساسية للمبادئ الجوهرية لسياسة الدولة وتنظيم سلطاتها ونظام الحكم فيها، وتحديد الحقوق والواجبات، وبعد أن تحدَّث عن مراحل التطور الدستوري السابقة، ذكر أنه «أخذًا بسُنَّة التطور والتدرج، كان من الضروري بعد ذلك أن تكون خطتنا التالية هي إعداد دستور دائم ليتلاءم مع ما حققته بلادنا من إنجازات، ويلبي تطلعاتنا وآمالنا ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية بقيام مجلس نيابي منتخب ...»[2].

وقد أتمَّت اللجنة عملها بالفعل، ورفعت مشروع الدستور الدائم للأمير في ٢ من يوليو ٢٠٠٢م، وفي ١٥ من أبريل ٢٠٠٣م أعلن الأمير طرْح الدستور للاستفتاء العام على الشعب، على أن يتم ذلك بالاقتراع العام السري المباشر، ويصبح موافقًا عليه إذا أقرَّته أغلبية الآراء الصحيحة. وجرى الاستفتاء بالفعل في ٢٩ من أبريل ٢٠٠٣م ووافقت الغالبية العظمى من المواطنين عليه، ولذلك أصدر

---

(١) راجع القرار الأميري رقم ١١ لسنة ١٩٩٩ بتشكيل لجنة إعداد الدستور، المصدر السابق، ٥ ـ ١٠.

(٢) نص خطاب الأمير في كتاب «مشروع الدستور الدائم لدولة قطر»، ١٣ ـ ١٥.

الأمير قراره في ٨ من يونيو ٢٠٠٤م بإصدار الدستور ونشره في الجريدة الرسمية بعد سنة من صدوره، يتم خلالها استكمال المؤسسات الدستورية واتخاذ الإجراءات القانونية، بالتالي لم يُعمَل بهذا الدستور إلا في ٨ من يونيو عام ٢٠٠٥م[١].

وقد اعتُبِر هذا الدستور الدائم بداية لمرحلة جديدة في تاريخ قطر المعاصر؛ إذ يستجيب للتحولات السياسية والاجتماعية والتنموية التي تشهدها البلاد، وقد جاء هذا الدستور في خمسة أبواب، ضمت ١٥٠ مادة، تناولت نظام الدولة وأسس الحكم، والمقومات الأساسية للمجتمع، والحقوق والواجبات العامة، وتنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما احتوى الدستور على المبادئ التي تكرِّس الفصل بين السلطات، وتُقنِّن الحقوق والحريات والممارسة السياسية، وتجسِّد المشاركة الشعبية في صُنْع القرارات، مما يُعَد إنجازًا تاريخيًا مهمًا[٢].

ويلاحِظ المتخصصون في النظم السياسية أن هذا الدستور يمثل نقلة نوعية في عملية التحول نحو الديمقراطية؛ لأنه لم يصدر بصفته منحة من الحاكم أو بإرادته المنفردة، إنما طُرِحَ على الشعب في استفتاء عام ليقول الشعب رأيه في دستوره، كما أن هذا الدستور أكَّد مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات، ويقرر مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، مع تعاونها، كذلك يفصل بين الإمارة ورئاسة مجلس الوزراء لعدم تركيز السلطة التنفيذية في يد واحدة، كذلك إرساء مبدأ الانتخاب بدلًا من التعيين في عضوية مجلس الشورى، وإعطاء هذا المجلس سلطة التشريع بدلًا من دوره الاستشاري البحت،

---

(١) راجع: رعد ناجي الجدة: النظام الدستوري في دولة قطر، الدوحة - ٢٠١٢م، ١٢٩ - ١٣٢. أيضًا: يوسف عبيدان وأمية أبو السعود: المرجع السابق، ١٣١ - ١٨٧.

(٢) راجع نص هذا الدستور في كتاب «مشروع الدستور الدائم لدولة قطر»، ٢٧ - ٧٣.

يضاف إلى ذلك كله توسيع دائرة الحقوق والحريات العامة، مثل حق الانتخاب والترشح والحق في التجمع وتكوين الجمعيات، وغير ذلك[١].

وبالرغم من الخطوات المهمة السابقة تظل هناك خطوات تتعدى صناديق الانتخابات؛ بمعنى مشاركة هذه الهيئات في اتخاذ القرارات، وتحرير المجلس البلدي من هيمنة السلطة التنفيذية، كما أن العِبْرَة في الدساتير ليست في المبادئ الديمقراطية المتعلقة بكوْن الشعب مصدر السلطات، وإقرار الحقوق والحريات العامة وغير ذلك، لكن العبرة تتمثَّل في وضع هذه المبادئ موضع التطبيق، فبالرغم من نص الدستور القطري الذي صدر عام ٢٠٠٤م على مبدأ سلطة الشعب، ونص كذلك على تشكيل مجلس الشورى وتحديد اختصاصاته، باعتباره الجهة التي سيمارس الشعب سلطاته من خلالها، فإن الجماهير لا تزال في انتظار صدور القانون المنظِّم لانتخابات هذا المجلس، كما لاحظ بعض الكتَّاب أن بعض مواد الدستور احتفظت للأمير بسلطات عدة، مما جعل لمركزه وضعًا مميزًا في نظام الحكم، ومن ثَمَّ فإن الترجمة الحقيقية للنص الدستوري على سلطة الشعب تتطلب إجراءات عملية؛ تتمثل في الفصل الحقيقي بين السلطات الثلاث، وألا تهيمن إحداها على الأخرى، وأن يمارس نواب الشعب في مجلس الشورى القادم سلطات حقيقية في التشريع والرقابة والمحاسبة والمساءلة، والأمل معقود على أن يكون دور المجلس يمثِّل تطبيقًا فعليًا للمبادئ الديمقراطية[٢].

وفيما يتصل باستكمال الإصلاحات التشريعية والقضائية، فقد صدر القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٨م بإنشاء «المحكمة الدستورية العليا»، بصفتها هيئة قضائية مستقلة تتولى الفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح، وتفسير

---

(١) يوسف عبيدان وأمية أبو السعود: المرجع السابق، ٢٢٣.

(٢) المرجع السابق، ٢٥٥ ـ ٢٥٧.

النصوص والقوانين إذا أثارت خلافًا في التطبيق، والفصل في المنازعات التي تنشأ بشأن الأحكام النهائية المتناقضة، والفصل في تنازع الاختصاص بتحديد الجهة المختصة بالفصل في الدعوى بين جهات القضاء، وغير ذلك[1].

* * *

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية والتطور الدبلوماسي في عهد الشيخ حمد بن خليفة، يلاحَظ أن الدولة تحولت من بلد يثبِّت أقدامه في الساحة الدولية إلى بلد يقوم بدور نشط وعملي على الصعيدَيْن الإقليمي والدولي؛ فتولت قطر رئاسة «منظمة المؤتمر الإسلامي» (منظمة التعاون الإسلامي الآن) لمدة ثلاث سنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣م)، وقدَّمت خلال هذه الفترة الدعم الكامل لقضايا المسلمين في أنحاء العالم، كذلك تم افتتاح «مركز قطر الثقافي الإسلامي (فنار)» في يناير عام ٢٠٠٨م، الذي يتبع وزارة الأوقاف، ويستهدف إبلاغ رسالة الإسلام إلى غير المسلمين ونشر ثقافته، ورعاية شئون المسلمين الجدد وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

وقد أكَّد الأمير في خطابه إلى مجلس الشورى عام ٢٠٠٥م أسس السياسة الخارجية القطرية؛ التي تتمثل في التعايش السلمي والتعاون الدولي، على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، والانفتاح على الحضارات والتفاعل معها، والإيمان باحترام حقوق الإنسان، والالتزام بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وضرورة تعزيز مكانة الأمم المتحدة ودورها في العلاقات الدولية، باعتبارها تمثِّل الشرعية الدولية، كما أوضح أهمية تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، الذي يأتي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية لقطر، سعيًا نحو تحقيق التكامل بين دوله.

---

(١) راجع نص قانون إنشاء المحكمة الدستورية العليا في كتاب رعد ناجي الجدة، المرجع السابق، ٣٠٥ - ٣١٢.

وفيما يتصل أيضًا **بالسياسة الخارجية والدبلوماسية** القطرية، فقد اتخذت الدولة خطوات رشيدة لتثبيت مكانة قطر في المحافل الدولية، مما أهَّلَها لأن تلعب دورًا فعالًا ومؤثرًا وفْق سياسة واقعية ومتوازنة؛ ففي عام ١٩٩٦م شاركت قطر في مؤتمر الدول المانحة لعملية إقرار الإسلام في البوسنة، كما تحمَّلت نفقات مؤتمر المصالحة بين القبائل الصومالية عام ١٩٩٧م، ونجحت في تحقيق المصالحة بين السودان وأريتريا عام ١٩٩٨م، وفي عام ٢٠٠١م فازت قطر بأحد المقاعد الأربعة المخصَّصَة للقارة الآسيوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠٠٢م أُنشِئ «صندوق قطر للتنمية»، بصفته مؤسسة تابعة لمجلس الوزراء، تهدف إلى دعم مشروعات الدول العربية والدول النامية، بلغ رأسماله مليار ريال قطري، كذلك تولَّت قطر رئاسة مجموعة السبعة والسبعين والصين في الأمم المتحدة في يناير ٢٠٠٤م، كما حصلت قطر على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للعامَيْنْ (٢٠٠٦ و٢٠٠٧م).

وقد لعبت قطر دورًا مقدرًا في حل الخلاف اللبناني ـ اللبناني، بعد رعايتها الحوار بين الفُرَقاء، ذلك الحوار الذي انتهى بالتوقيع على اتفاق الدوحة في مايو ٢٠٠٨م، وقد تبنَّت قطر سياسة حكيمة أدت إلى الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلى جانب حرص الدولة على دعم مسيرة مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التكامل بين دُوَلِه كما أشرنا، من خلال حضورها الدائم ومشاركاتها الفعالة في المؤتمرات والاجتماعات الخليجية، وبحث القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة[1].

* * *

[1] راجع خطابات سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في «كتاب الوطن»، ط ١، ٢٠٠٣م، وقرارات سمو الأمير المنشورة في الجريدة الرسمية لسنوات (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٨).

أمَّا التطور الاقتصادي في قطر خلال عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني فقد شهد نموًا هائلا ؛ تمثَّل في استغلال النفط والغاز الطبيعي في إقامة صناعات تحويلية وتكميلية لتأسيس قاعدة صناعية صلبة ذات مردود اقتصادي كبير ، كما تبنَّت الدولة سياسات جديدة تتعلق بتحرير الاقتصاد والتجارة بهدف تدعيم وتوسيع مشاركة الاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص الوطني .

وتفيد الدراسات بأن تأسيس هذه القاعدة الصناعية في حقول النفط والغاز وإنشاء مصانع للبتروكيماويات والأسمدة ، بالتعاون والشراكة مع شركات عالمية ، بلغ حجم الاستثمار فيها أكثر من ستين مليار دولار . ولأن قطر تمتلك ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم فقد نجحت الدولة فيإنشاء «مدينة راس لفان الصناعية» ، وطوَّرتْ بشكل كبير «شركة قطر للغاز المسال» ، و«شركة راس غاز» ، وشرعت في تصدير إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال ، من خلال شركة عملاقة تأسست لنقل ذلك الغاز . وقد تبنَّت الدولة إنشاء أكبر مصنع للألومنيوم في العالم في شمال «منطقة أمسعيد» الصناعية .

وإلى جانب ذلك أُنشِئت في قطر سوق للأسهم وشئون المال ؛ أتاحت فرصًا كبيرة لتوسيع نطاق الاستثمارات الوطنية ، وقد نتج عن ذلك كله أن الاقتصاد القطري أصبح واحدًا من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم ، بالإضافة إلى أنه حافظ على معدلات نمو مرتفعة ، بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط والغاز ، خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين ، وحسَّنَ توظيف العائدات في مشروعات عملاقة ذات مردود اقتصادي كبير .

* * *

وفي مجال **التطور الاجتماعي** ، شهدت البلاد صدور تشريعات وإقامة مؤسسات أحدثتْ تقدمًا كبيرًا منذ بداية عهد الشيخ حمد بن خليفة ؛ فإلى جانب تشجيع الدولة للتعليم ، الذي جعلته إجباريًا حتى سن العشرين ، فقد أُنشِئت عام

١٩٩٥م «مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع»، وهي مؤسسة خاصة غير ربحية تدعِّم الدولة في مسيرة تحولها الاقتصادي والاجتماعي نحو اقتصاد المعرفة، وذلك بمبادرة من الأمير، وتتولى حرم الأمير «الشيخة موزة بنت ناصر المسند» رئاسة مجلس إدارتها. وتستند المؤسسة في تحقيق استراتيجيتها إلى ثلاث ركائز أساسية: التعليم والبحث العلمي وتنمية المجتمع، من خلال إنشاء قطاع حيوي للتعليم، يمْكِنه جذب واستقطاب أرقى الجامعات العالمية إلى قطر، كما تسهم المؤسسة أيضًا في إنشاء مجتمع متطور وتعزيز الحياة الثقافية والحفاظ على التراث.

وتوفِّر المؤسسة تعليمًا متميزًا يغطى جميع المراحل الدراسية، بَدءًا من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة، وقد أنشأت المؤسسة مدينة تعليمية متكاملة للتعليم العالي لتقديم تعليم متميز للقطريين ولغيرهم من أبناء الدول الأخرى، وقد استقطبت هذه المدينة فروعًا من الجامعات العالمية مثل فرجينياكومنولث (١٩٩٩م)، وأيل كورنيل (٢٠٠٣م)، وتكساس وكارنيجى ميلون وجورج تاون (٢٠١٠م) وغيرها، لتكون مركزًا للتعليم المتميز والعصري في المنطقة[1].

وفي نوفمبر عام ٢٠٠٢م صدر القانون رقم ٣٧ الخاص بإنشاء «المجلس الأعلى للتعليم»، ليصبح السلطة العليا المسئولة عن رسم السياسة التعليمية بالدولة، وعن خطط تطوير التعليم، والإشراف على تنفيذها، فضلًا عن تطوير التعليم بما يكفل تلبية احتياجات الدولة من الموارد والكفاءات البشرية، وذلك من خلال توفير نظم تعليمية متنوعة تعزز الإبداع والتميز العلمي، وتعمل تحت مظلة هذا المجلس هيئات تنفيذية ثلاث، تتحمل المسئولية المباشرة عن إنجاز خطط التطوير، وهي: هيئة التعليم، وهيئة التقويم، وهيئة التعليم العالي.

---

(١) راجع: الأمانة العامة لمجلس الوزراء: الإنجازات الداخلية للدولة، الدوحة ـ مطابع الشرطة ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، ٣٨١.

وفي مجال التطور الاجتماعي أيضًا، نلاحظ أن الدولة أنشأت «المجلس الأعلى لشئون الأسرة» عام ١٩٩٨م، وذلك لدراسة المشكلات التي تواجه الأسرة واقتراح الحلول المناسبة لها. كما تم إنشاء «المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية»، وذلك للحفاظ على البيئة وحل مشكلاتها وتطويرها. كما تأسس في هذا العهد «المجلس الوطني للثقافة والتراث» (وزارة الثقافة والفنون والتراث فيما بعد)، اليأْنِيط به دعم التطور الثقافي والفكري والإبداعي، والاهتمام بما يتعلق بالتراث في شتى المجالات، وقد أنشأت الدولة كذلك «متحف الفن الإسلامي» الذي وضع قطر على الخريطة العالمية للمتاحف، يضاف إلى هذا كله «دار الإنماء الاجتماعي»، وغير ذلك من المؤسسات والهيئات الداعمة للتطور الاجتماعي في قطر.

وفيما يتصل بهذا المجال تم إنشاء مؤسسات تُعْنَى بحقوق الإنسان؛ منها مكتب المنسق الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر، فضلًا عن مكتبَيْ لحقوق الإنسان بوزارتَي الخارجية والداخلية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٢م.

أما بالنسبة للسياحة والنهضة العمرانية، فقد أَوْلَت الدولة اهتمامًا كبيرًا لقطاع السياحة لتعزيز دوره في خدمة الاقتصاد الوطني؛ فأنشأت «الهيئة العامة للسياحة»، ودعَّمت الخطوط الجوية القطرية بزيادة عدد خطوطها ورحلاتها وتحديث طائراتها وكوادرها الفنية، ثم قامت بتدشين مطار الدوحة الدولي الجديد، الذي تقرَّر حينذاك أن يبدأ العمل به عام ٢٠١٥م. يضاف إلى هذا كله قيام شركة Qatar Rail - وهي إحدى شركات مجموعة الديار القطرية للاستثمار - بالإعلان عن مشروع إنشاء خطوط للسكك الحديدية ومترو الأنفاق، بدأ العمل في بناء المرحلة الأولى منه عام ٢٠١٢م، كما تقوم الآن بدراسات ميدانية لتنفيذ مشروعات للنقل العام في الدولة، منها قطار الخليج الغربي وقطار مدينة لوسيل.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن تقرير التنمية البشرية ، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ٢٠٠٥م ، قد صنَّف قطر ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع التي تتميز بتنمية بشرية عالية ، ولعل أبرز نتيجة لذلك حصول قطر على المركز الأول عربيًا والأربعين عالميًا (بعد أن كانت الثالث عربيًا والسابع والأربعين عالميًا في تقرير عام ٢٠٠٤م) ، الأمر الذي يوضح مدى التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي بلغتْه البلاد في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (١٩٩٥ ـ ٢٠١٣م)[1] .

وفي تقليد جديد ، لم يسبق حدوثه في دول الخليج العربية ، أعلن الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في ٢٦ من يونيو عام ٢٠١٣م تسليم مقاليد الحكم لولي عهده وابنه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ، ليفتح بذلك صفحة جديدة في مسيرة قطر ، يتولى فيها جيل جديد مسئولية الحكم بطاقة قوية وأفكار خلاقة ، تتفق وطبيعة العصر ، كما ذكر الشيخ حمد في خطاب تنازُله عن المنصب الرفيع ، وبذلك بدأتْ صفحة جديدة من تاريخ قطر المعاصر .

* * *

(١) يمكن الرجوع إلى تفاصيل مهمة بشأن هذه التطورات في كتابَيْ محمود عبد الفتاح : أشهر ٢٥ حدثًا في تاريخ قطر ، ومعالم في قطر ، القاهرة ـ مركز الراية للنشر والإعلام ٢٠١٢م . كذلك كتاب مصطفى بدر : حقائق مذهلة عن قطر ، القاهرة ـ مركز الراية للنشر والإعلام ٢٠١١م . كذلك مراجعة أعداد جريدة الراية القطرية في أكتوبر وديسمبر ٢٠٠٥م ويونيو ٢٠٠٦م . وراجع مواقع الديوان الأميري واللجنة الدائمة للسكان ووزارة الخارجية والجهاز المركزي للإحصاء ، على الشبكة الدولية والجزيرة نت .